المرأة والتنمية الإنسانية في الجزائر

د/ سفيان منصوري

أستاذ محاضر (ب)، جامعة بومرداس

sofiane.mans@outlook.com

ملخص:

يظل الحديث عن التنمية الإنسانية منقوصا إذا لم يتناول قضية التفاوت بين الجنسين في الدول العربية عامة والجزائر خاصة، ولا يمكننا مناقشة هذه التنمية إلا إذا أفردنا مكانة خاصة للمرأة باعتبارها تمثل نصف المجتمع أو أكثر، والتي يقع على عاتقها تربية وتعليم النشئ. تتناول هذه الورقة تحديد مدى مساهمة المرأة الجزائرية في مختلف برامج التنمية من أجل التخفيف من الفقر والتهميش والإقصاء من خلال واقعها، ومعرفة الإجراءات المتبعة في سبيل تمكينها والوصول إلى كل ما يساعد على عملية إتمام الارتقاء بأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتعزيز دورها والذي ينعكس على مقدار ما تشارك به في المجال الاقتصادي والاجتماعي والذي يعتبر محددا من محددات قياس التنمية البشرية في العالم. وستعكف هذه الورقة على الإجابة على الإشكالية التالية: كيف تستطيع المرأة الجزائرية تفعيل دورها في المجتمع من أجل تحقيق تنمية إنسانية تليق بمستوى تطلعاتها؟

الكلمات المفتاحية: التنمية الإنسانية، التمكين، الجزائر، تمثيل المرأة.

Abstract:

Studies on human development in Arab countries, particularly Algeria, are better conducted when they address the issue of gender inequality, as discussing development with special focus on the essential role that plays the woman in different societies is primordial. To determine the contribution of Algerian women in the various development programs in order to alleviate poverty, marginalization and exclusion through their daily life and to know the procedures followed in order to enable them and access to everything that helps in the process of completing the improvement of their social, economic and political conditions and enhancing their role. The latter is reflected on how much they are involved in the economic and social sphere, which is a determinant of human development in the world. This paper will answer the following problem: How could Algerian women activate their role in society in order to achieve human development commensurate with the level of their aspirations?

Keywords: Human development, empowerment, Algeria, women representativeness

مقدمة:

لم يكن الحديث عن التنمية الإنسانية متداولا حتى صدور أول تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990، ما جعل الموضوع يكتسي أهمية كبيرة في ظل تنامي ظاهرة العولمة التي تزيد من الفروقات بين الدول الغنية والدول الفقيرة وتزيد من الفجوة المعرفية أيضا بين من يكتسب التكنولوجيا ومن يستهلكها، ما يؤدي إلى زيادة الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب. لقد كان مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينيات مقتصرا على ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية، غير أن مفهوم التنمية الإنسانية الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة أصبح ينظر للإنماء على أنه صانع التنمية وهدفها في آن معا.

وبالرغم من تمكن المنطقة العربية من إحراز معظم دولها تطورًا ملموسًا في العديد من نواحي التنمية الإنسانية، وتمكنها من تخفيض معدل الفقر وعدم المساواة بشكل كبير في القرن العشرين، وقدرتها على تحقيق ذلك مرة أخرى في القرن الحادي والعشرين. إلا أنها لم تتطور بالسرعة التي تطورت بها مناطق أخرى، ويعود ذلك بشكل رئيسي لافتقار المؤسسات الحكومية للشفافية والمساءلة. كذلك نجد أن مشاركة المرأة في العمل وفي الحياة السياسية والمهنية أقل مما هي عليه في بلدان العالم الأخرى، بالإضافة إلى الانتكاسة التي تعانيها المنطقة العربية من تشرذم وتمزق بسبب الحروب والصراعات الداخلية التي تجعل من الصعب الحديث عن تنمية إنسانية قوامها حق الاختلاف من أجل الرقي، فكيف الحديث عن تنمية دور المرأة في هذه الدول.

وبالرغم من أن الجزائر استطاعت أن تحافظ على استقرارها إلى حد ما غير أن وضع المرأة فيها لا يزال يحتاج إلى العديد من الآليات لإسهامها في التنمية الإنسانية. تحاول هذه الورقة الإجابة على الإشكالية التالية: كيف تستطيع المرأة الجزائرية تفعيل دورها في المجتمع من أجل تحقيق تنمية إنسانية تليق بمستوى تطلعاتها؟ وستتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال المحاور التالية:

1. مفهوم التنمية الإنسانية
2. تطور مكانة المرأة في الجزائر
3. تحديات دور المرأة الجزائرية في تحقيق التنمية الإنسانية

1. مفهوم التنمية الإنسانية

هناك مفهومان للتنمية الأول هو المفهوم الضيق المتداول أحيانا ببعده التقليدي والذي يقصد به التنمية الاقتصادية، أما الثاني فهو المفهوم الواسع الذي يستند إلى فكرة التنمية الإنسانية ببعدها الشامل، فالمفهوم الضيق، والذي تفضل أدبيات البنك الدولي استخدامه، يعتمد على فكرة الإدارة الرشيدة بدلالة النمو الاقتصادي، عندما يتم التطرق إلى التنمية، في حين أن المفهوم الواسع يرتفع إلى مستوى السياسة، فيعالج مسألة الحكم أي العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بما يدخل في ذلك مسائل المشاركة والشرعية والتمثيل والمساءلة والشفافية، إضافة إلى الإدارة الرشيدة كما يشير إليها تقرير التنمية العربية (عبد الحسين شعبان،2008).

ويقوم التنمية الإنسانية الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن " البشر هم الثروة الحقيقية للأمم"، وأن التنمية الإنسانية هي " عملية توسيع خيارات البشر"، والخيارات تعبر عن مفهوم أرقى، هو الاستحقاقات، ويعبر عن حق البشر الجوهري في هذه الخيارات، ومن حيث المبدأ فإن حقوق البشر يمكن أن تكون غير محدودة وتتميز مع مرور الزمن (عبد المجيد راشد،2007).

وقد تطور مضمون مفهوم التنمية البشرية، كما ورد في تقارير التنمية البشرية الصادرة منذ سنة 1990، حيث أن التنمية البشرية حسبها: "هي عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس" وهذه الخيارات أساسا غير محدودة، غير أنه يجب التمييز بين ثلاثة خيارات هي: "أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على المواد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وتتسع بعد ذلك الخيارات لتشمل الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص الابداع واحترام حقوق الإنسان" (محمد عابد الجابري 1995،ص.ص.85،87)

ويعتبر مفهوم التنمية الإنسانية أوسع من مفاهيم التنمية حتى تلك التي تركز على الإنسان، فتنمية الموارد البشرية تؤكد على رأسمال البشري وتعامل الناس كمدخل من مدخلات عملية التنمية، ولكن ليس كمنتفعين بها (عبد المجيد راشد).ولقد تم توسيع المشاركة الشعبية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية مع حلول عام 1993 وتم تعريف التنمية البشرية بكونها:" تنمية الناس بواسطة الناس ومن أجل الناس" وهذا يقودنا إلى المعاني التالية:

- ✓ تنمية الناس: الاستثمار في قدرات البشر
- ✓ بواسطة الناس: أي إعطاء كل فرد حق المشاركة فيها
- ✓ من أجل الناس: أي توزيع العائد الاقتصادي أو الثروات المحققة توزيعا عادلا (نبيلة داوود،ص.92.).

لقد اجتمعت الأطر النظرية والتصورية التي صاغها الخبراء في مجال التنمية البشرية على تعريف هذه التنمية باعتبارها عملية توسيع خيارات البشر إلى جانب ترسيخ منطق توسيع خيارات الناس بين البدائل المتاحة، وهذا بدوره يقودنا إلى الإشارة إلى الحرية كركيزة أساسية ومركزية في سبيل تحقيق التنمية الإنسانية، فهذه الأخيرة تشير من منظورها الأصل إلى حق الناس في العيش الكريم ماديا ومعنويا ونفسيا وروحيا، مما

يقودنا بدوره إلى نتيجتين أساسيتين: الأولى رفض جميع أشكال التمييز ضد أية جماعات بشرية بغض النظر عن الجنس أو النوع أو الأصل الاجتماعي والمعتقد.

والثانية هو أن مفهوم الرفاه الاجتماعي في التنمية لا يقتصر على التنعم بالحياة والعيش الرغيد الذي ينبني أساسا على مستوى الدخل الفردي والذي لا يأخذ بعين الاعتبار الفروقات بين الناس بل يزيد على ذلك ليطال الجوانب النفسية والمعنوية في الحياة الكريمة وعلى رأسها التمتع بالحرية بمعناها الواسع والحق في المعرفة وتكريس الكرامة الإنسانية عن طريق تحقيق الذات النابع من المشاركة الفعالة في المجتمع عن طريق تنظيمات طوعية وحرة تسمح بالمشاركة في القرارات التي تهم الفرد والمجتمع بشكل عام.

من هنا فإن إيجاد مجتمعات تتمتع بمستوى مقبول من التنمية الإنسانية يلزمه توفر العديد من الأركان أهمها إطلاق الحريات والتعبير والتنظيم وإيلاء اهتمام أكبر للتعليم الراقي وتعميم البحث والتطوير التكنولوجي بالإضافة إلى التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البيئة إلى جانب النهوض بدور المرأة وتجسيد تمكينها على أرض الواقع كما أكد على ذلك بيان برنامج الأمم المتحدة للإنماء لسنة 2006، وهذا ما سنحاول التركيز عليه من خلال التطرق إلى تطور دور المرأة الجزائرية بما يسمح بتحقيق أحد مؤشرات التنمية الإنسانية مع الإشارة إلى أهم التحديات التي تعتري هذا الدور.

2. تطور مكانة المرأة في الجزائر

تشكل النساء أكثر من 50 % من سكان المعمورة، ولكنهن لا يزلن مبعدات في أكثر المجتمعات لا سيما ما تعلق بالشؤون السياسية، لذلك سعت التنظيمات الدولية والهيئات الأممية إلى إصدار عدد من الاتفاقيات والمواثيق التي تؤسس إلى احترام حقوق الإنسان بشكل عام والمرأة والطفل على وجه الخصوص، حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ديسمبر 1979 اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ثم أعقبتها إستراتيجية نيروبي لتحسين أوضاع المرأة بحلول سنة 2000 في جويلية سنة 1985 بكينيا في المؤتمر الثالث للمرأة، وتلاها الإعلان العالمي للتربية للجميع في شهر مارس 1995 بتيلاندا، وتم تتويج كل تلك الجهود بمؤتمر المرأة في بكين.

حيث وردت في نفس تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي انعقد في الصين في عام 1995 برعاية الأمم المتحدة عدة جوانب أساسية للنهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل أطلق عليها (مجالات الاهتمام الحاسمة)، كان أبرزها الفقر الموقع للمرأة، عدم المساواة في فرص التعليم والتدريب بينها وبين الرجل، أوجه التفاوت في الرعاية الصحية، والعنف الموجه للمرأة، عدم المساواة في النشاط الاقتصادي والتفاوت في أقسام السلطة (عبد المنعم الحسن 2014). ونتج عن كل تلك الجهود الدولية أن تمكنت المرأة العربية عامة والجزائرية خاصة أن تحرز تقدما في العديد من المجالات، منها الاقتصادية والصحية والتعليمية والسياسية بدرجات متفاوتة.

و إذا أردنا تشريح تطور وضع المرأة السياسي في الجزائر فيجب أن نشير بداية إلى نسبة النساء بالنسبة للذكور حتى يتسنى لنا تقييم مكانة المرأة في هذا المجال، فكما أشار إليه تقرير الديوان الوطني للإحصائيات، أن عدد سكان الجزائر المقيمين سيبلغ 40.4 مليون نسمة، بحلول شهر جانفي2016، مقابل 39.5

مليون نسمة في 1 جانفي 2015، و37.5 مليون نسمة نهاية 2010، فيما لم يتجاوز العدد 34.6 مليون نسمة نهاية جوان 2008.

وحسب الديوان، فإنه "من بين 39.963 مليون نسمة التي تم احصاؤهم في جويلية (يوليو) 2015 قدر عدد الذكور بـ20.235 مليون أي بنسبة 50.63 % مقابل 19.728 مليون إناث أي بنسبة 49.37 % أي بفارق 1.26 %. وأردف تقرير الديوان الوطني للإحصائيات قائلا: "تظهر عملية توزيع المواليد حسب الجنس وجود 104 ذكر لكل 100 أنثى (سكاي نيوز عربية،2016). وهذا يقودنا إلى القول أنه لا يوجد فروقات ذات أهمية كبيرة بين الرجل والمرأة أي أن المرأة تمثل نصف المجتمع مقارنة بعدد المناصب القيادية التي تمنح للمرأة.

والمتتبع للتطور السياسي للمرأة الجزائرية يلاحظ أنها لم تكن محرومة من قبل القوانين التي كرست المساواة، فقد تضمنت دساتير الجزائر منذ 1989 مرورا بسنة 1996 وصولا إلى سنة 2016 محورا كاملا يتعلق بمبدأ المساواة الذي يحكم تمتع الأشخاص بجميع الحقوق الواردة في الدستور وبمقتضى ذلك فإن جميع الأفراد متساوون أمام القانون، كما منع الدستور كل أشكال التمييز وحمل الدولة مسؤولية ضمان المساواة القانونية (بورغدة وحيدة، 2012،ص.145)، ولقد شكل موضوع توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة نقاشا هاما في أوساط ألأكاديميين غير أن تواجد المرأة في المجالس المنتخبة دشنه أول مجلس تأسيسي بعد الاستقلال مباشرة ليبلغ عدد النائبات 10 من أصل 197 منتخب أي بنسبة 5،57%، وسجلت نفس العدد أي 10 نساء من أصل 295 منتخب في أول مجلس شعبي وطني منتخب بعد التصحيح الثوري بنسبة قدرت بـ3،38% بين سنتي 1977- 1982، ثم عرف تراجعا ليسجل 7 نائبات من أصل 295 منتخب بنسبة 2،37% في المجلس الشعبي الوطني بين سنتي 1982- 1987،، لتسجل انتكاسة واضحة بعد التحول الديمقراطي أي في المجلس الشعبي الوطني الرابع بصفر مقعد سنة 1991، ولعل أن هذا الرقم مبرر باعتبار أن الدور الأول لهته التشريعيات والذي فازت به الجبهة الإسلامية للإنقاذ جرى في ظروف استثنائية، أما في برلمان لسنة 1997 بغرفتيه فلم يتعد العدد 20 إمرأة، لتشهد بعض الارتفاع في برلمان 2007، إلا أن الزيادة في العدد لم يقابلها زيادة في النسبة بل بقيت 5% كما كانت عليه في أول مجلس تأسيسي منتخب (نعيمة سمينة،2012).

ويبقى تواجد المرأة في المجالس المحلية تواجدا ضعيفا منذ الاستقلال وإلى غاية 2012، حيث بلغت نسبة النساء المنتخبات في المجالس البلدية لسنة 2007 حوالي 0،74% وهي نسبة متدنية جدا وهذا راجع لأسباب عديدة سنقف على بعضها لاحقا.

أما كعضو في الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، فالمرأة الجزائرية تعاني من التهميش على مستوى المناصب الوزارية منذ الاستقلال، حيث لم تشغل أي امرأة منصبا من المناصب الوزارية سواء منتدبة أو كوزيرة وحتى على مستوى الأمانة العامة للوزارة من 1962 إلى 1982، وحتى اليوم لم تتجاوز نسبة حضورها في الطاقم الحكومي 10 % من بين 295 وزير منذ الاستقلال (295 وزير ووزيرة في تاريخ الجزائر، 2015)، وهي نسبة ضعيفة جدا وحتى نوعية الحقائب الوزارية التي تسند لها، فهي ليست ذات أهمية أو ليست سيادية.

كما تقدر نسبة النساء في المصالح الدبلوماسية سواء بالإدارة المركزية بوزارة الخارجية أو في المصالح المعتمدة بالخارج بدءا من منصب سفيرة بـ 63.25 %من مجموع العاملين (فيفري2009) وهن يشاركن في اللقاءات الدولية وكذلك على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف دون أي تمييز على أساس الجنس، ويتم تعين

نساء بصفة منتظمة للاشتراك في وفود جزائرية في مختلف المفاوضات واللقاءات الدولية.كما يرشحن أنفسهن للمناصب الانتخابية في منظومة الأمم المتحدة.

مما سبق نلاحظ التطور الذي أحرزته المرأة الجزائرية خاصة في عهد الرئيس بوتفليقة الذي أفرد مكانة متميزة للمرأة في كامل الأسلاك، فقد تم تعيين أول والية سنة 1999، وعين السفيرات والوزيرات وبلغ أكبر عدد للوزيرات في إحدى حكومات السيد عبد المالك سلال، حيث بلغن سبعة وزيرات وهو الرقم الأكبر منذ الاستقلال، وذلك تطبيقا لمقررات الأمم المتحدة المتعلقة بالتمكين السياسي للمرأة عن طريق نظام المحاصصة الذي يتيح للمرأة بالتواجد في المراكز السياسية بين 30 و35% أو ما يسمى النسبة الإيجابية، غير أن هذا التواجد مرهون بجدارة المرأة في حد ذاتها واستمرارها في الدفاع عن المكتسبات المحققة ولو عن طريق نظام الكوتا أو المحاصصة.

3. تحديات دور المرأة الجزائرية في تحقيق التنمية الإنسانية

قبل التطرق إلى التحديات التي يجب أن تواجهها المرأة الجزائرية من أجل الدفاع عن مكانتها ومن أجل تحقيق تنمية إنسانية كاملة، يجب أن ننوه أن عنصر التنظيم مهم لإحراز النتائج المرجوة، فانخراط المرأة في صفوف المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومختلف التنظيمات من شأنه أن يساعد المرأة على إيصال مطالبها لأصحاب القرار، وعليه سنتطرق بداية إلى تطور الحركة النسوية وكيف ناضلت من أجل إحراز المكانة اللازمة للمرأة في الجزائر.

لقد أدت أحداث أكتوبر، واعتماد النهج الديمقراطي بروز عدة تنظيمات نسائية تشكلت من أجل المطالبة والدفاع عن حقوقها على غرار العديد من التنظيمات التي ظهرت عقب اعتماد دستور 1989. وبالتالي فقد شكلت النساء الجزائريات أكثر من 30 منظمة نسوية، اتخذت جلها الطابع الحضري، متركزة في المدن الكبرى (الجزائر العاصمة، قسنطينة، عنابة، ووهران...).

لكن نضال الحركة النسائية لم يبدأ مع أحداث أكتوبر، بل له خلفية تاريخية طويلة مثلتها في البداية مساهمة المرأة أثناء الحرب التحريرية، ثم التنظيم النسائي التابع لحزب جبهة التحرير الوطني(الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات)، حتى وإن كان مهيمنا عليه من قبل الجبهة خلال السبعينيات، إلا أن انضمام أعضاء من التيار اليساري لهذا التنظيم نشط حركته خاصة بعد اعتماد قانون الأسرة في 9 جوان 1984، وأصبح نضال المرأة من أجل المساواة أكثر حدة من السابق، حيث أسست المرأة فروعا لها في النقابة العمالية (إ.ع.ع.ج)، وداخل الجامعة في إطار المنظمة الشبانية (إ.و.ش.ج)، ما كان يسمى بمجموعة العمل الطلابي (G.T.E) داخل الجامعات والثانويات(Malika Remaoun.1999.p.131) .

وقد عجلت أحداث أكتوبر بخروج المرأة إلى الساحة السياسية والمطالبة أكثر بحقوقها. فقد تعاظم دور المرأة وتميزت سنة 1989 بمبادرات نسوية كثيفة، غنية ومتعددة، في هذه المرحلة ظهرت الحركة النسوية على أنها الحركة الاجتماعية الأكثر قوة والأكثر وحدة في تنوعها، وتستطيع أن تكون قوة مضادة.

وعلى الرغم من العدد الكبير نسبيا من التنظيمات النسائية، إلا أننا نستطيع أن نصنفها ضمن إطارين، التنظيمات النسائية "العلمانية" والتنظيمات النسائية الإسلامية، إلا أن هذه الأخيرة لم تظهر كثيرا على الساحة السياسية، عدا تلك المسيرة التي نظمتها الأخوات المحجبات في 21 ديسمبر 1989 للمطالبة بتطبيق

الشريعة الإسلامية (Pierre Vermern.2004.p.357)، هذا ما أدى بتعرض الحركات ذات الاتجاه الديني إلى تضييق الخناق عليها، وكانت نشاطاتها في الغالب من أجل الترقية الاجتماعية والثقافية والخيرية فقط، دون أن يكون لها الدور الكبير في مجال المشاركة السياسية الحقيقية للمرأة عكس التنظيمات الأولى التي تنشط بقوة على الساحة الوطنية والمحلية، وتركز على الدور السياسي للمرأة ووصولها إلى مراكز القرار خاصة بعد مؤتمر "بيكين"(Luci Provost.2002.p.306) ، دون أن تغفل هذه الحركة نضالها المستميت من أجل تعديل ما تراه قوانين مجحفة بحق المرأة، والعمل على التوعية حول العنف ضدها ومحاربة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وإثارة موضوع الأمهات العازبات، إلى غيرها من المواضيع.

وقد استطاعت هذه الحركة تحقيق مكاسب لها في هذا الشأن، عندما أقر رئيس الجمهورية بشرعية مطالب الحركات النسائية، ووضع حدا لهذا النقاش، باقتراحه أمر يعدل ويكمل قانون الأسرة لسنة 1984، وقد تبنى المجلس الشعبي الوطني هذا الأمر في 14 مارس 2005، وصادق عليه مجلس الأمة في 26 من ذات الشهر والسنة(Nadia Zai, 2007.P.139) .

إلا أن هذا الأمر الذي عدل القانون، أثار ردود أفعال كثيرة خاصة في أوساط التيارات الدينية، التي رأت في هذا التعديل انتكاسة لما كانت قد حققته مسبقا من تطبيق للشريعة الإسلامية في الجزائر، وهكذا يصبح القانون الوحيد المستمد من هذه الشريعة قد اخترق دون أن تستطيع الأحزاب ذات البعد الإسلامي الدفاع عن مكاسبها، ولا حتى عن مقوماتها.

لكن بإقرار هذا التعديل هل يمكننا القول أن الحركة النسائية قد حققت أهدافها؟، وهل سمحت الظروف التي عاشتها البلاد بعد سنة 1992 من نمو هذه الحركات؟

إن الوضعية التي عرفتها الجزائر والمتمثلة في اضطراب الوضع الأمني، جعلت الحركة النسوية في مقدمة النضال ضد الأصولية(كما تسميها)، ومساندة لضحايا الإرهاب.

وهذه الميزة تخص الجمعيات التي بقيت في الميدان صامدة رغم تهديدات الجماعات المسلحة، لأن باقي التنظيمات أوقفت عملهن- على غرار تنظيمات المجتمع المدني ككل- خوفا على أنفسهن وذويهن (Malika Ramoun.p.129)

ولقد عانت النساء الجزائريات من الاتجاهين، كثيرا من العنف ضدهن(من اختطاف، واغتيال واغتصاب...إلخ)، هذا ما أدى ببروز نوعين من الجمعيات، الأولى تحاول أن تتدخل في الميادين الحساسة سياسيا، وهي التي حققت مكسب تعديل قانون الأسرة وتخصيص فصل في التعديل الدستوري الذي صوت عليه البرلمان بغرفتيه في 12 نوفمبر 2008، بتخصيص فصل يتعلق بحقوق المرأة السياسية وإقحامها أكثر في العملية السياسية ككل وأيضا تكريس هذا الفصل من خلال نظام المحاصصة الذي تبنته الجزائر منذ 2012، ولا تزال تناضل من أجل تجسيد المشاركة السياسية للمرأة في أرض الواقع وعدم إقصائها في المجالس المنتخبة عامة، ومن بين هذه المجموعة الأولى على سبيل المثال: الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، جمعية تحرير المرأة(A.E.F)، جمعية راشدة، جمعية النساء الديمقراطيات.

أما النوع الثاني، فقد اكتفت بالدفاع عن حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فظهرت جمعيات لتعليم النساء فنون الطبخ والخياطة، وجمعيات من أجل تثقيف المرأة والعمل على محو الأمية خاصة في الأرياف وأبرز هذه الجمعيات، جمعية ترقية المرأة الريفية.

لقد استطاعت هذه الحركات من خلال مختلف مبادراتها أن تزيد من الوعي لدى المرأة، وتحرير الذهنيات من التميز الذي كانت النساء ضحاياه كل يوم، كذلك عملت على كسر الطابوهات حول عدد من المسائل من جهة أخرى، لقد أحرزت الحركة النسوية على مكانة كبيرة في المجتمع، وعلى المستوى العربي والعالمي.

لكن هذا لا يعني أن الحركة النسائية قد اكتمل بناؤها وأصبحت واعية تماما بدورها، فهي تحاول دائما فرض اقتراحاتها والعمل على تحقيق مكاسب أكبر، حتى نستطيع القول أن المجتمع الجزائري حقق نقلة نوعية بإقحام كل العناصر الفاعلة من أجل بناء مجتمع ديمقراطي تحترم فيه كل الحريات وتكرس كل الحقوق.

وإذا رجعنا للتحديات التي تعترض مكانة المرأة السياسية وتحول دون تحقيق تنمية إنسانية مكتملة الجوانب يمكن أن نجملها فيما يلي:

- ✓ التحدي السوسيو- ثقافي: إن المرأة الجزائرية مهما بلغت من مستويات تعليمية لا تزال تعيش في كنف الحماية الأبوية ولا أقصد بالأبوية هنا أن الأب هو من يتدخل في شؤونها لكن تكون دائما تحت وصاية الرجل سواء الأب، الأخ، أو الزوج فهي ليست متحررة من هذه القيود التي تجعل منها شخصا تابعا ولا يملك إرادة مطلقة حتى وإن كانت كل الدساتير وكل القوانين الجزائرية غير مجحفة تجاهها في هذا الجانب، لكن تبقى وطأة المجتمع والتقاليد والأعراف هي من يسير حياة المرأة في الجزائر وفي معظم المجتمعات العربية هذا ما يحد من إمكانية مبادرتها ورقيها.
  كما تعمل الثقافة الشعبية على التفرقة بين الشؤون العامة والخاصة، وتحدد أن دور المرأة يتعلق بأمور البيت وتربية الأولاد وخدمة الزوج، بينما تعتبر إدارة الدولة والشأن العام من اختصاص الرجل.
  بالإضافة إلى ذلك يجب أن نشير إلى ارتفاع نسبة الأمية وغياب الوعي السياسي لدى المرأة نفسها، فكثيرا ما لا تمنح المرأة صوتها لامرأة أخرى وتفضل عوض ذلك أن تمنحه للرجل، فالمرأة لا تنتخب المرأة ولا تثق فيها.
- ✓ التحدي الاقتصادي: بالرغم من المكانة التي أحرزتها المرأة في الجانب التعليمي، إلا أن ذلك لا يترجم في كثير من الأحيان إلى منصب عمل فهناك الكثير من النساء ذوات الشهادات والكفاءات العلمية إلا أنهن ماكثات بالبيوت وينتظرن أن يعيلهن الرجل، هذه التبعية الاقتصادية والمالية للرجل تجعلهن في كثير من الأحيان يعانين الفقر والفاقة وينشغلن في كيفية إدارة المورد المالي الذي لديهن أو يحاولن البحث في كيفية التخلص من هذه الفاقة وحتى وإن كن عاملات أو موظفات فكثيرا ما يتصرف الرجل سواء كان الأب أو الزوج في أموال المرأة العاملة بحجة أنه سمح لها بالعمل، مما يجعل آخر همهن الاهتمام بالشأن السياسي أو دخول المعترك السياسي، وكما سبق القول فإذا كان هذا حال نساء الحواضر، فحال المرأة الريفية أعتى وأمر، لأن عملهن في الغالب يكون في المزرعة العائلية التي لا تعترف مطلقا بحقوقهن المادية.

- ✓ التحدي السياسي: لقد نصت الدساتير الجزائرية على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، وقد ورد في الدستور الجزائري لسنة 2016 عدة مواد تؤكد على أن المرأة والرجل أمام القانون سواء، ولا تمييز في حقوقهم وواجباتهم مثل حرية الرأي، وحق تأليف الجمعيات، والأحزاب السياسية، بل وقد عزز المشرع التمكين السياسي للمرأة بما عرف بقانون المحاصصة أو الكوتا، وذلك بتخصيص حصص في الانتخابات الوطنية والمحلية للمرأة في قوائم الأحزاب ويحدد القانون هذه الحصص أو النسب حسب الكثافة السكانية للدائرة الانتخابية، فمن الناحية القانونية نلاحظ أن الجزائر تعتبر الدولة العربية الوحيدة التي طبقت هذا القانون وحاولت إنصاف المرأة، غير أنه من الناحية الواقعية لاحظنا ما يلي: إن المناخ الانتخابي يؤثر سلبا على النساء والرجال، حيث تسيطر آليات استخدام العنف والفساد وسلاح المال على المناخ السياسي مما أدى بالنساء إلى الإحجام عن دخول المعترك السياسي ووضع الأحزاب في مأزق ملء القوائم الانتخابية ولذلك لاحظنا مستوى ومكانة النساء اللواتي انتخبن في مختلف الاستحقاقات لسنة 2012، أضف إلى ذلك ضعف وهشاشة الدعم الحزبي لمكانة المرأة، وإلى جانب كل ما قيل عدم التخلص إلى يومنا هذا من منطق القبلية والطائفية والعشائرية وهذا ما لا يؤسس بكل تأكيد إلى انخراط المرأة في المعترك السياسي.

فإذا أرادت المرأة الجزائرية أن تحقق فعلا المكانة السياسية المرجوة فعليها أولا التخلص من كل هذه المعوقات التي تجعل منها تابعا للرجل ولا يمكن أن ترقى بنفسها إلا تحت ظله.

خاتمة:

إن التنمية الإنسانية لا يمكن أن تحقق إلا بتضافر الجهود بين كل مكونات المجتمع من رجال ونساء، وباعتبار أن المرأة تمثل نصف المجتمع فلا يمكن أن تبلغ الدول والمجتمعات نسب معتبرة من النمو والتنمية إلا إذا أفردت مكانة خاصة لهذا العنصر الحساس وأيضا يجب على المرأة أن تكون في مستوى القيام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها.

وبتحليلنا للواقع الجزائري وقفنا على حقائق عديدة منها أن الدساتير الجزائرية هي من أكثر الدساتير ديمقراطية فيما يتعلق بقضية مساواة المرأة مع الرجل وفيما يتعلق أيضا بالحقوق والواجبات، فنجد أن المشرع الجزائري لم يمز بين الجنسين بل أكثر من ذلك كرس ذلك دستوريا وقانونيا كما خصص في التعديل الجزئي للدستور لسنة 2008 فصلا يكرس التمكين السياسي للمرأة تبعه صدور قانون عضوي يفصل في كيفية التطبيق سنة 2012، وبالرغم من أن هذا القانون يمس المساواة المكرسة دستوريا، لأن نظام الكوتا هو إجحاف في حق المرأة بحيث تفقد صفة المساواة معناها، إلا أنه جاء ليعطي للمرأة مكانة سياسية لأن المجتمع لا يعترف بقدرات المرأة فيصبح التمكين هنا إجباريا لا اختياريا، وهذا كان تتويجا لجهود الجمعيات النسائية في شقها العلماني الديمقراطي التي ناضلت في سبيل تحرير المرأة من الوصاية المفروضة عليها بعد أن اقتحمت مجالات مختلفة كالتعليم والصحة والإدارة وأعلى المناصب في الدولة وحققت استقلالية مالية، لكن كل ذلك كان في المدن الكبرى دون الصغرى فمابالك بالأرياف.

وبالرغم من التقدم الذي تحقق للمرأة ومشاركتها في مختلف الميادين، إلا أن حال المرأة يزداد معاناة وذلك بسبب ضعف الوعي السياسي للمرأة الذي ساهم بشكل كبير في عدم حصولها على الكثير من حقوقها، وحرمها من إثبات جدارتها في بعض الميادين، كالانضمام للمجالس المنتخبة، بالإضافة إلى ضعف الأحزاب

السياسية في هيكلة النساء، ثم تكوينها وتدريبها لتقلد مناصب قيادية، ونهوض بانشغالاتها، ضعف أغلب الجمعيات النسوية التي انحصر نشاطها على العمل الخيري فقط مما جعلها لا تخرج في الغالب عن الصورة النمطية التي ألصقت بالمرأة، فلا يبدو من واقع المرأة في العمل العام والنشاط السياسي وعدم احترام حقوقها ومكانتها بعيدا عن فهم وإدراك تلك القضايا وعلاقاتها بالأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة وبناها المسؤولة عن تلك الوضعية على نحو محدد، فالمجتمع الجزائري لا يزال يعاني من طغيان العقلية المتريفة حتى بالنسبة لسكان المدن الكبرى، مما يحول دون بروز المرأة كفاعل سياسي حقيقي إلا في بعض المناسبات، فالنتيجة التي يمكن إدراجها في النهاية هي أنه لا يمكن تغيير واقع المرأة إلا اقتنعت المرأة في حد ذاتها أنها هي من يجب أن يغير هذا الواقع وليس نظام المحاصصة، فبالرغم من أن هذا النظام استطاع أن يكسر الحواجز الاجتماعية إلا أنه هناك المزيد من العمل، لأن هذا النظام لم يقحم المرأة المتعلمة ذات المستوى الرفيع من الوعي من اقتحام المعترك السياسي، فنتجت مجالس منخبة ضمت النساء حقيقة، لكن أية نوعية من النساء، فقد تم انتقاد المجالس المنتخبة للفترة ما بين 2012- 2017، وهذا دلالة على أن النساء في حد ذاتهن لم يكسرن الطوق المفروض عليهن بسبب الأعراف والتقاليد وبالرغم كل ما سبق لا نستطيع إنكار أن الجزائر تسعى جاهدة إلى احترام الاتفاقيات والمواثيق الدولية في سبيل تحقيق تنمية إنسانية مستدامة.

قائمة المراجع:

1. عبد الحسين،ش. (2008). العرب والتنمية، **الحوار المتمدن**.
2. عبد المجيد ،ر. (2007). في مفهوم التنمية الإنسانية، **الحوار المتمدن**.
3. محمد عابد الجابري (و آخرون). (1995). **التنمية البشرية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
4. نبيلة داوود. (2014). **الموسوعة المعاصرة مدارس مصطلحات ومنظمات وهيئات القرن العشرين**، القاهرة: مكتبة غريب.
5. الحسني عبد .م . (2014)."المرأة والتنمية البشرية"، **صحيفة المؤتمر**، بغدادhttp://www.almutmar.com/
6. سكاي نيوز عربية. (2016) .الديوان الوطني يكشف عدد سكان الجزائر، أبو ظبي .
7. بورغدة وحيدة. (2012).المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة العربية: حالة الجزائر، **المجلة العربية للعلوم السياسية**.
8. نعيمة سمينة. (2012)"دراسة حول المرأة الجزائرية في مراكز صنع القرار الواقع ة الآفاق"، مركز النور للدراسات، http://www.alnoor.se/
9. 295 وزير ووزيرة في تاريخ الجزائر منذ .1962(2015). **الشروق اليومي**.
10. Malika Remaoun.(1999). Les associations féminines pour les droits des femmes , **Insaniyat**, Revue Algérienne d'anthropologie et de sciences sociales .
11. Pierre Vermeren(2004), **Maghreb démocratie impossible**, Paris : Editions Fayard.
12. Lucie Pruvost .(2002). **Femme d'Algérie :Société, Famille et Citoyenneté**. Alger : Editions Casbah.
13. Nadia Zai, Ver la citoyenneté,(2007) in **:(L'année du Maghreb (2005-2006)**. Paris : Edition CNRS.